الأمم المتحدة S/2010/382

مجلس الأمن

Distr.: General
14 July 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٨٨١ (٢٠٠٩)، الذي طلب المجلس إليّ بموجبه أن أُقدم إليه تقريرا كل تسعين يوما عن التقدّم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جميع أنحاء دارفور، وعن العملية السياسية والحالة الأمنية الإنسانية ومدى وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية.

٢ – ويوفر التقرير، الذي يقدم قبل استعراض المجلس لولاية العملية المختلطة، لمحة عامة عن التطورات والأنشطة خلال فترة الشهرين الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير تقييما للاتجاهات العامة للحالة في دارفور خلال العام الماضي.

ثانيا – التطورات السياسية

نتائج الانتخابات الوطنية

٣ – مثلت الانتخابات الوطنية التي عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٠، إحدى التطورات الرئيسية في الحياة السياسية بالسودان. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، أعلنت المفوضية القومية للانتخابات النتائج الأولية للانتخابات العامة. وكان معدّل التصويت الفعلي في دارفور أدنى بقليل من نصف عدد الناخبين الذين سُجلوا للانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والذين يمثّلون نسبة ٦٧ في المائة من الناخبين المستوفين للشروط في دارفور. ومن المعروف أن مشاركة الأشخاص المشردين داخليا كانت محدودة وأن المسائل الأمنية حدّت من إمكانيات

130710 130710 10-44086 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المشاركة في التصويت في المناطق التي تسيطر عليها الحركات المسلّحة غير الموقعة على اتفاق السلام.

٤ - وحصل حزب المؤتمر الوطني على ٧٣ مقعدا من مجموع المقاعد المخصصة لدارفور في المجلس الوطني، البالغ عددها ٨٦ مقعدا. ومن بين المقاعد الثلاثة عشر المتبقية ظلّ مقعدان شاغرين، في دائرتي (الطويلة/كورما ومليط/صايا في شمال دارفور وكلبص/سربة في غرب دارفور)، حيث أُجلت عملية الاقتراع لأسباب أمنية. وفاز المرشحون المستقلون بمقعدين بينما حصلت أحزاب المؤتمر الشعبي والأمة والاتحادي الديمقراطي المعارضة على أربعة مقاعد وثلاثة مقاعد ومقعد واحد على التوالي. وتشكّل مقاعد دارفور البالغ عددها ٨٦ مقعدا نسبة ١٩ في المائة من عدد مقاعد المجلس الوطني.

٥ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، عيّن الرئيس عمر البشير تسعة من أبناء دارفور في حكومته، خمسة منهم بدرجة وزير وأربعة بدرجة وزير دولة (ضمت الحكومة السابقة في عضويتها سبعة من ممثلي دارفور على المستويين الوزاريين). وحصل اثنان من أبناء دارفور على مقعدين وزاريين رئيسيين هما وزير العدل ووزير المالية والاقتصاد الوطني. وبدأ الرئيس البشير تعيين مستشاريه، في ٢٤ حزيران/يونيه، بإصدار مرسوم بإعادة تعيين السيد نافع علي نافع والسيد موسى محمد أحمد مساعدين له. وبقي منصب كبير مساعدي الرئيس شاغرا حتى ٣٠ حزيران/يونيه، وهو المنصب الذي أُسس بموجب اتفاق سلام دارفور، وظل ميني ميناوي يشغله حتى قيام الانتخابات. ويبدو أن المشاورات جارية بشأن إمكانية إعادة تعيين ميني ميناوي في منصب كبير مساعدي الرئيس وتوليه رئاسة السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور.

٦ - وحصل حزب المؤتمر الوطني على ٤٢ مقعدا في شمال دارفور و ٤٣ مقعدا في جنوب دارفور و ٤١ مقعدا في غرب دارفور، من مجموع عدد مقاعد المجالس التشريعية في ولايات دارفور الثلاث التي يضم كل منها ٤٨ مقعدا. وتقاسمت عدة أحزاب معارضة المقاعد المتبقية. وبقيت ثلاثة مقاعد شاغرة (في كباكابية بشمال دارفور؛ وكلبص في المنطقة الجنوبية؛ وسرابه في المنطقة الشرقية بغرب دارفور) إثر تأجيل عملية الاقتراع لأسباب أمنية. وفاز مرشحو حزب المؤتمر الوطني أيضا في انتخابات حكام ولايات دارفور الثلاث جميعها بعد منافسة حادة، ولا سيما في شمال دارفور.

٧ - ولم ينجح أيٌّ من حركة تحرير السودان التي يقودها ميني ميناوي أو الأطراف الموقعة على إعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور، باستثناء حركة تحرير السودان جناح السلام، في التحول إلى أحزاب سياسية بسبب فشلها في تسريح مقاتليها. وخاض العديدون من أعضاء هذه الحركات الانتخابات في ظل أحزاب سياسية مختلفة أو بصفة مرشحين مستقلين. وبهذه

الطريقة، فاز أعضاء فصيل ميني ميناوي بمقعدين في الانتخابات، أحدهما في المجلس الوطني والآخر في المجلس التشريعي لولاية جنوب دارفور.

٨ - ونظرا للفوز الساحق لحزب المؤتمر الوطني في انتخابات ممثلي دارفور على صعيد الولايات وعلى المستوى الوطني، سيكون من الضروري أن يمد المسؤولون الحديثو الانتخاب أيديهم إلى أحزاب المعارضة من أجل تشكيل الحكومة الجديدة. وتجدر الإشارة، على الرغم من أن الوقت ما زال باكرا، إلى أن حُكام ولايات دارفور الثلاث قد عيّنوا بالفعل أعضاء حكوماتهم الجديدة، التي تكاد تتكون بالكامل من أعضاء حزب المؤتمر الوطني. وتمثّلت إحدى التطورات الإيجابية تجاه التعددية السياسية في قيام حاكم ولاية شمال دارفور، في ١٣ حزيران/يونيه، بتعيين عدد من أعضاء الفصائل المنشقة عن حزب الأمة القومي بصفة مستشارين له ومفوضين في مناطق الولاية المختلفة. وعلاوة على ذلك، تم تعيين الوالي السابق لولاية غرب دارفور، وهو أحد أعضاء جيش تحرير السودان الأم وأحد الموقعين على إعلان الالتزام، في منصب وزير الدولة بوزارة الشباب والرياضة في الخرطوم.

عملية السلام

٩ - وفي مطلع نيسان/أبريل، وعقب التوقيع على اتفاق إطاري لتسوية النزاع في دارفور بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، والتوقيع على اتفاق إطاري واتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة، في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، تم تعليق المفاوضات في أوائل نيسان/أبريل بسبب سحب الحكومة لوفدها أثناء فترة الانتخابات. ومنذ أوائل نيسان/أبريل وحتى أوائل حزيران/يونيه، عقدت الوساطة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بقيادة كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسولي، سلسلة من حلقات العمل تهدف إلى تمكين الحركات المسلحة من تعزيز ترابطها وقدراتها وتأهبها للمشاركة في مفاوضات مباشرة مع الحكومة.

١٠ - ولم تحرز حركة العدل والمساواة والحكومة، منذ التوقيع على الاتفاق الإطاري في ٢٣ شباط/فبراير، تقدما تجاه صياغة بروتوكول لتنفيذ وقف إطلاق النار أو إبرام اتفاق نهائي. وفي بادئ الأمر، رفضت حركة العدل والمساواة استئناف المحادثات بسبب رفض الحكومة لطلبها بأن تكون هي الممثل الوحيد لدارفور على طاولة المفاوضات وبأن تطلق الحكومة سراح حوالي ١٠٠ فرد من سجناء الحركة في الخرطوم. وقد أطلقت الحكومة سراح ٥٧ منهم في ٢٤ شباط/فبراير. وصرّحت الحركة لوسائط الإعلام، إثر اندلاع النزاع المسلح بينها وبين القوات المسلحة السودانية، في ٣ أيار/مايو، بأنها جمّدت مشاركتها في المفاوضات ثم سحبت وفدها من المحادثات. وفي ١٩ أيار/مايو، ألقي القبض على رئيس

الحركة، السيد خليل إبراهيم في مطار إنجمينا ومُنع من دخول تشاد. وعقب هذه الحادثة، انتقل السيد إبراهيم إلى طرابلس، وبقي فيها حتى ٣٠ حزيران/يونيه. وبينما تتواصل الجهود منذ الحادثة، من أجل إرجاع الحركة إلى طاولة المحادثات، لم يحرز أي تقدم تجاه تحقيق هذا الهدف. وعلى الصعيد الميداني، يستمر النزاع المسلح بين قوات حركة العدل والمساواة وحكومة السودان، في انتهاك صارخ للأحكام المتعلقة بوقف الأعمال العدائية في الاتفاق الإطاري.

١١ - وفي ٦ حزيران/يونيه، استؤنفت المحادثات بين حركة التحرير والعدالة وحكومة السودان، في مدينة الدوحة. واتفق الجانبان على برنامج عمل وشكلا ست لجان للتفاوض في المجالات التالية: اقتسام السلطة ومركز دارفور الإداري؛ واقتسام الثروة، بما في ذلك حقوق الأرض؛ وعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين وتعويضهم؛ والترتيبات الأمنية؛ والعدالة والمصالحة؛ والاتفاق حول المنازعات وتسويتها.

١٢ - وأبدت الحكومة والحركة التزامهما بإحراز تقدم سريع في المحادثات وإشراك المجتمع المدني فيها. وفي ٣ تموز/يوليه، اجتمعت اللجنة المشتركة بين الحكومة والحركة والمعنية بعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين وتعويضهم، في حضور ٨٥ فردا من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، الذين يسرت الوساطة المشتركة المدعومة من العملية المختلطة مشاركتهم، بغرض كفالة سماع صوتهم في المفاوضات التي تعنيهم مباشرة وتعزيز فهمهم لها. وأصدر المسؤولون في حكومة السودان الإذن بتسيير الرحلات الجوية للعملية المختلطة بعد ثلاثة أيام من الموعد المقرر لها، مما أدى إلى تأجيل بدء هذه المشاورات. وتمكن معظم المدعوين للمشاركة في المشاورات، البالغ عددهم مائة شخص، من الحضور بعد تدخل بعض كبار المسؤولين الحكوميين، فيما عدا القادمين من زالنجي. وتعهدت الحكومة بمعالجة هذه المعوقات البيروقراطية، التي أثارت القلق بشأن انعقاد المنتدى الثاني للمجتمع المدني، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تموز/يوليه، في الدوحة، نظرا للدلالة الرمزية التي يمثلها انعقاده للسكان.

١٣ - ولا تزال تحديات عظام في انتظار تيسير التسوية الشاملة التي لا يستثنى منها أحد للنزاع في دارفور. وستواصل الوساطة المشتركة، خلال الأسابيع القادمة، تقديم الدعم للمحادثات المباشرة بين حركة التحرير والعدالة وحكومة السودان. وفي الوقت نفسه، ستواصل الوساطة المشتركة المدعومة من العملية المختلطة العمل على إشراك ممثلي المجتمع المدني والأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في المناقشات، من خلال العمل مع هذه المجموعات على الصعيد الميداني، وعن طريق تيسير مشاركتهم في محادثات الدوحة. وفي غضون ذلك، ستواصل الوساطة المشتركة، بالتنسيق مع قيادة العملية المختلطة والأطراف

الفاعلة الإقليمية الأخرى، الاتصال مع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد، بغرض إشراكهم في المحادثات. وبينما قد تعقد مناقشات موازية مع الأطراف، بمشاركة المجتمع المدني، يتوقع أن تؤدي هذه المحادثات في نهاية المطاف إلى صياغة بروتوكولات وإبرام اتفاقات مشتركة. وستواصل الوساطة المشتركة أيضا العمل على تعزيز ترسيخ العلاقات المحسنة بين تشاد والسودان.

١٤ - وواصلت العملية المختلطة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقديم الدعم إلى الوساطة المشتركة المعنية بدارفور، وبخاصة فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني في عملية السلام. وعلاوة على دعم إشراك أهالي دارفور في المحادثات بصورة مباشرة، دخلت العملية المختلطة، بالاشتراك مع الوساطة المشتركة، في مشاورات مع ممثلي المجتمع المدني والطوائف المختلفة على امتداد دارفور. وفي ٨ حزيران/يونيه، عقد الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك اجتماعا مع ٨٠ فردا من أعضاء المجتمع المدني، في نيالا بجنوب دارفور، لمناقشة شواغلهم وحالة عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط العملية المختلطة، بالاشتراك مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لعقد مؤتمر تشاوري في دارفور من أجل مواصلة تيسير اتفاق الرأي العام بشأن المسائل ذات الصلة بعملية السلام. وتوفر العملية المختلطة أيضا الخبرة إلى الوساطة المشتركة في الدوحة، فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وآليات التنفيذ الأخرى.

حل النزاعات على الصعيد المحلي

١٥ - لقد وجهت انتباه المجلس، في تقريري السابق (S/2010/213)، إلى النزعة المقلقة لنشوء نزاعات فيما بين المجتمعات المحلية في دارفور. ولا تعتبر النزاعات المحلية هذه ظاهرة جديدة في المنطقة، وتوجد أعمال توثيقية كثيرة بشأن استغلالها من قبل الأطراف المختلفة في سياق المجابهة العسكرية بين الحركات المتمردة وحكومة السودان. وقد تفاقمت النزاعات المحلية في السنوات الأخيرة جراء تدهور البيئة والنمو السكاني وضعف الآليات التقليدية لحل النزاعات. وعلاوة على ذلك، ازدادت معدلات إزهاق الأرواح في النزاعات بسبب انتشار الأسلحة وسط المجتمعات المحلية في دارفور.

١٦ - وتفيد البيانات التي جمعتها العملية المختلطة، بأن الصدامات القبلية تسببت في ١٨٢ حالة وفاة في آذار/مارس، و ٢١٢ حالة في نيسان/أبريل، و ١٢٦ في أيار/مايو ٢٠١٠، مقارنة بحالات الوفاة التي سجلتها العملية المختلطة أثناء عام ٢٠٠٩ بأكمله، البالغ مجموعها ١٣٤ حالة. وبينما تواصل العملية المختلطة تقديم الدعم للمحاولات التي تجري على الصعد

المحلية والولائية والاتحادية من أجل تسوية الصدامات القبلية، فإن الحل الطويل الأجل يعتمد على زيادة الجهود الشاملة التي تبذلها الحكومة من أجل معالجة مشكلتي العوز والتهميش.

١٧ - واستمرت الصدامات بين قبيلتي المسيرية والنوايبة، في غرب وجنوب دارفور، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تسبيب أعداد كبيرة من الخسائر وتشريد مجموعات كبيرة من السكان. ويقدر أن القتال تسبب في وقوع خسائر بشرية بلغ عددها ١٢٦ حالة في شهر أيار/مايو، و ١٣٣ حالة في شهر حزيران/يونيه. ويقتتل المسيرية والنوايبة - وكلاهما من القبائل ''العربية'' البدوية - على الأراضي الخصبة التي تتوافر فيها المراعي وكميات كبيرة من المياه، على امتداد حدود ولايتي جنوب وغرب دارفور. وقبل اندلاع الحرب في عام ٢٠٠٣، كانت غالبية سكان هذه الأرض من قبيلة الفور، التي يعيش معظم أفرادها الآن في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. وتسبب تقلص دور الإدارة الأهلية وغياب السلطة على مستوى الولايات والمستوى المحلي في تراجع الموارد المتاحة للممارسات التقليدية للمصالحة في حالات النزاع، علاوة على نقص آليات إدارة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، أدى اختفاء الأسواق في المناطق الريفية بسبب تشريد السكان، إلى تصاعد حدة المنافسة على الموارد الاقتصادية المتاحة. وتمثل أعمال العصابات الآن وسيلة شائعة وسط طرفي النزاع من أجل البقاء على قيد الحياة وسببا لإثارة النزاعات بينهما.

١٨ - وتمثلت إحدى التطورات الحميدة في التوقيع على اتفاق سلام، في ٢٩ حزيران/يونيه، في زالنجي، عقب مفاوضات استمرت لعدة أسابيع بين قبيلتي النوايبة والمسيرية، وبدأت في ٣ حزيران/يونيه في حضور الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور. وقامت حكومة السودان بدور الوسيط في عقد الاتفاق وتولى حاكم غرب دارفور رئاسة حفل التوقيع. وأبدى الطرفان التزامهما، في جملة أمور، بنزع سلاح جميع الفصائل المسلحة وإزالة حواجز الطرق وتشكيل فرقة عاملة للشؤون الأمنية، من أجل إعادة بسط سلطة القانون واستتباب النظام في بلدة زالنجي وضواحيها. ويمكن أن يسهم هذا التطور الحميد في تعزيز الأمن والاستقرار حول زالنجي.

١٩ - وتشترك العملية المختلطة مع مجلس تنمية المناطق البدوية في العمل على إعداد خرائط لبرك وخزانات المياه (الحفائر) في دارفور، مساهمة منها في معالجة النزاعات على الصعيد المحلي. وجرى تحديد مواقع ٣٠٣ من البرك الطبيعية و ٢٩ حفيرا على نطاق دارفور، ودونت إحداثيتها. وتم أيضا تحديد ٣٥٦ موقعا إضافية للمياه من أجل تطويرها على امتداد مسارات هجرة القبائل البدوية وفي المناطق الرعوية والزراعية. ومن شأن إعادة تأهيل الحفائر

ومناطق تجمع المياه، وتطوير مواقع جديدة للحصول على الماء، أن يساعد على حل النزاعات المحلية وتيسير قيام علاقات تكافلية بين القبائل البدوية، وبين الرعاة والمزارعين.

ثالثا – الحالة الأمنية

٢٠ – كانت الحالة الأمنية في دارفور غير مستقرة خلال العام الماضي، الذي تخللته أعمال قتال متقطعة وعمليات إجرامية وعمليات اختطاف وهجمات على عناصر حفظ السلام والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة. و لم تنج أي من ولايات دارفور الثلاث من العنف، وتأثرت به بوجه خاص مناطق جبل مرة وجبل مون وعدة أجزاء من جنوب دارفور. وتدهورت الحالة بشكل ملحوظ خلال الأشهر القليلة الماضية، وبخاصة إثر اندلاع صدامات متتالية بين حركة العدل والمساواة والقوات الحكومية، مع استمرار الاصطدامات المتقطعة بين جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد والقوات الحكومية، والصدامات القبلية في ممر زالنجي بغرب دارفور.

٢١ – وفي عام ٢٠٠٩، سجّلت العملية المختلطة ما مجموعه ٨٣٢ حالة وفاة بسبب العنف، منها ٢٩٥ حالة مرتبطة بالنزاع (مجابهات مسلحة/عسكرية بين القوات الحكومية والحركات المسلحة)؛ و ٣٦٩ حالة بسبب الأعمال الإجرامية وجرائم القتل؛ و ١٣٤ حالة تعزى أسبابها إلى الصدامات القبلية؛ و ٣٤ حالة ناتجة عن حوادث وأسباب أخرى. وبلغت أعمال العنف التي شهدها عام ٢٠١٠ حتى الآن مستوى يفوق ما كانت عليه في عام ٢٠٠٩.

٢٢ – وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٠، حدثت صدامات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة، وبينها وبين حركة العدل والمساواة في منطقة جبل مون. وبعد فترة قصيرة سادها هدوء نسبي إثر التوقيع على الاتفاق الإطاري بين الحكومة وحركة العدل والمساواة، وأثناء انتخابات نيسان/أبريل، تجدد القتال بين القوات المسلحة الحكومية وحركة العدل والمساواة، في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، في منطقة جبل مون (غرب دارفور)، إحدى المعاقل التقليدية للحركة. وسُجلت خلال شهر أيار/مايو أكثر من ٤٠٠ حالة وفاة ذات صلة بالنزاع وسط المقاتلين بصفة رئيسية، وأصبح أيار/مايو بذلك أكثر الشهور إراقة للدماء في دارفور منذ أن حلّت العملية المختلطة محلّ بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأدى القتال الذي تضمن عمليات قصف جوي نفذتها القوات المسلحة السودانية، إلى انعدام الأمن والتشرد وفقدان سبل كسب العيش وسط السكان المدنيين.

٢٣ - وأجبر استمرار الهجمات البرية وعمليات القصف الجوي التي نفذتها القوات المسلحة السودانية حركة العدل والمساواة على الانسحاب من جبل مون بحلول ١٣ أيار/مايو، حيث انسحبت أولا باتجاه الفاشر في الجنوب الشرقي (شمال دارفور)، ثم باتجاه شنقلي طوباي في الجنوب (شمال دارفور). وعند شنقلي طوباي انقسمت الحركة إلى مجموعتين، انطلقت إحداهما نحو الطويشة في جنوب دارفور، وتوغلت الأخرى جنوبا باتجاه لبدو وشعيرية بجنوب دارفور، ثم انطلقتا معا نحو جنوب كردفان، بينما جدت في إثرهما وحدات معززة بالأسلحة الثقيلة من القوات المسلحة السودانية. وابتداء من ٦ أيار/مايو أبلغت القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني العملية المختلطة بوجوب تعليق دورياتها على امتداد هذين المحورين بسبب العمليات العسكرية الدائرة. ولا تزال العملية المختلطة غير قادرة على التحرك بحرية.

٢٤ - وخلال يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو، جرى التبليغ عن وقوع صدامات بين القوات الحكومية وحركة العدل والمساواة في مناطق أم سونا وأبو صوفين (شمال الضعين بجنوب دارفور) والخزان الجديد (شمال شرق نيالا). وشوهدت أعداد غير مؤكدة من الإصابات في صفوف القوات الحكومية بالمستشفى العسكري في كل من الضعين ونيالا. وفي ١ حزيران/يونيه، أُسقطت إحدى مروحيات القوات المسلحة السودانية في منطقة جبل عدولة (على بعد ١١٠ كيلومترات إلى الشمال الشرقي من نيالا بجنوب دارفور)، وأعلنت حركة العدل والمساواة مسؤوليتها عن الحادث. وشوهدت تحركات للمعدات وتعزيزات للقوات لدى الطرفين كليهما. ويُنتظر أن تستمر المجابهات العسكرية.

٢٥ - وفي ٢٩ آيار/مايو، وردت بلاغات تشير إلى أن قوات جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد المتمركزة في جبل مرة، حاولت استغلال الاشتباك العسكري بين الحكومة وحركة العدل والمساواة فيما يبدو، فشنت هجمات على مواقع القوات المسلحة السودانية في قرى كندينغير وليبه ودرييات بجنوب دارفور، التي كانت جميعها تحت سيطرة قوات عبد الواحد قبل شباط/فبراير ٢٠١٠. ووردت بلاغات بشأن وقوع إصابات غير مؤكدة لدى الجانبين. ولم يتضح حتى الآن من الذي يسيطر على تلك المنطقة حاليا.

٢٦ - ولم تتح الحكومة والحركات المسلحة للعملية المختلطة إمكانية الوصول إلى المناطق المتأثرة بالقتال والمدنيين الذين يحيط بهم العنف. وفي أيار/مايو وحده حُجرت حركة العملية المختلطة في عشر مناسبات، ثمانية منها من قِبل حكومة السودان، لأسباب أمنية فيما يُقال. وتواصل الحركات المسلحة أيضا حظر إمكانية الوصول إلى المناطق الرئيسية المتأثرة بالصراع، بما في ذلك منطقتا جبل مون وجبل مرة. وفي ٣٠ أيار/مايو، أبلغ جهاز الأمن والمخابرات

الوطني عناصر الأمم المتحدة الأمنية بأن الحكومة ستحظر طيران جميع مروحيات الأمم المتحدة إلى مهاجرية والضعين وشعيرية (جنوب دارفور) لفترة خمسة أيام. وفي ٣١ أيار/مايو، جرى توسيع الحظر ليشمل كلا من شمال وجنوب دارفور. وفي ١٤ حزيران/يونيه، رُفع الحظر باستثناء مناطق مهاجرية والضعين ولبدو. ومع ذلك، يظل الحظر على طيران مروحيات الأمم المتحدة بين الفاشر ونيالا قائما، مع ما يترتب على ذلك من تأثير على العمليات العسكرية للعملية المختلطة. وعلاوة على ذلك، ألغت الحكومة أيضا بعض رحلات طائرات العملية المختلطة ذات الأجنحة الثابتة في جنوب دارفور، مما تسبب في وقف عملياتها المدنية.

٢٧ - وبينما يستمر عدم استقرار الحالة العسكرية في الميدان، تتواصل المجابهات مع جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد في أجزاء من منطقة جبل مرة، ومع حركة العدل والمساواة على طول طرق الإمداد الرئيسية بين الخرطوم والفاشر ونيالا. وتبقى منطقة جبل مون خالية من النزاعات العسكرية إلى حد ما في الوقت الراهن.

٢٨ - واستمر تردي الحالة الأمنية لموظفي العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر تطبيق لوائح متشددة من أجل تخفيف مخاطر اختطاف مركبات العملية المختلطة، حيث أدى اشتداد حدة المجابهات إلى ازدياد الطلب على المركبات الرباعية الدفع وسط الأطراف المتقاتلة. وبينما تظل هذه القيود ضرورية لضمان سلامة الموظفين، فإنها تحد من تواصل العملية المختلطة مع المجتمعات المحلية ومن قدرتها على تصريف أعباء ولايتها.

٢٩ - وتعرّضت عناصر حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة لهجمات في ٢٨ مناسبة، خلال الفترة المشمولة بالولاية الحالية، الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠، مما تسبب في ١٠ حالات وفاة و ٢٦ إصابة جسدية، واختطاف موظفين تابعين لها في مناسبتين. وعلى الرغم من المجهودات التي بُذلت على أعلى المستويات حتى الآن لم يُقدم أي شخص إلى العدالة في هذه الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، عانى ٥٤ من موظفي الأمم المتحدة، خلال فترة الولاية، من أعمال اللصوصية والأعمال الإجرامية، وسُرقت ٥٣ مركبة تابعة للعملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٠ - وخلال الشهرين الماضيين، تعرّض أفراد من القوات النظامية التابعة للعملية المختلطة إلى هجمات في ثلاث مناسبات مختلفة، وقُتل خمسة من عناصر حفظ السلام. وفي ٧ أيار/مايو، هوجمت قافلة عسكرية تابعة للعملية المختلطة على يد جماعة مسلحة مجهولة الهوية، قرب قرية كتايلة (على بُعد ٨٥ كيلومترا إلى الجنوب من عد الفرسان بجنوب دارفور). وقُتل في تبادل إطلاق النار اثنان من الأفراد العسكريين التابعين للعملية المختلطة

(من مصر) وجُرح ثلاثة آخرون. وفي ٣ حزيران/يونيه، اعترض مسلحون مجهولون دورية من دوريات إحدى وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للعملية المختلطة وهاجموها عند مخيم دُرتي للأشخاص المشردين داخليا (على بُعد خمسة كيلومترات إلى الشمال الشرقي من الجنينة، بغرب دارفور). وسُرقت مركبتان من مركبات الدورية.

٣١ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، هاجم مسلحون يرتدون زيا عسكريا قوات تابعة للعملية المختلطة أثناء حراستها لموقع بناء في نيرتيتي بغرب دارفور. وقُتل في تبادل إطلاق النار ثلاثة من الأفراد العسكريين التابعين للعملية المختلطة (من رواندا) كما قُتل ثلاثة من المهاجمين. وجرى فورا إخلاء أحد الجنود التابعين للعملية المختلطة إثر إصابته بجراح بليغة، حيث نُقل إلى مستشفى المستوى الثالث في نيالا. وسُلمت جثث مرتكبي الهجوم القتلى إلى قوات الشرطة الحكومية. وطاردت قوات العملية المختلطة بقية المهاجمين، لكنهم تمكنوا من الإفلات وأخذوا معهم إحدى مركبات العملية. وتجري العملية المختلطة بمشاركة من الحكومة تحقيقات في احتمال وجود صلات بين مرتكبي الهجوم وقوات حرس الحدود التابعة للحكومة السودانية.

٣٢ - وإثر هذه الهجمات، التقى الممثل الخاص المشترك، في ٦ و ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، بمسؤولين حكوميين في الخرطوم، بمن فيهم نائب الرئيس علي عثمان طه، ووزير الخارجية الجديد علي كرتي، ووزير الدولة الجديد للشؤون الإنسانية مطرف صديق، ليعيد تأكيد المطالب التي قُدمت من قبل إلى الحكومة بغرض إجراء تحقيقات شاملة وعاجلة في الهجمات والأعمال الإجرامية التي تنفّذ ضد عناصر حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة، وتقديم مرتكبيها إلى المحاكمة ومعاقبتهم. وأكد نائب الرئيس، طه، للممثل الخاص المشترك، أن التعليمات قد صدرت إلى السلطات على أعلى المستويات من أجل إكمال التحقيقات الجارية في أقرب وقت ممكن والعمل على وجه السرعة من أجل تقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة. وطلب الممثل الخاص المشترك إلى الحكومة أيضا، أثناء هذه الاجتماعات، أن تعمل فورا على معالجة المسائل المتعلقة بتقييد حركة موظفي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وموظفي الشؤون الإنسانية، ورفع القيود المفروضة على استخدام أصول العملية المختلطة، وبخاصة استخدام المروحيات التكتيكية أثناء حالات الطوارئ.

٣٣ - وظل خطر الاختطاف ماثلا أيضا في دارفور، حيث وقعت ٦ حوادث اختطاف خلال فترة ١٦ شهرا. وفي ١٨ أيار/مايو، اختُطف ثلاثة من موظفي إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية، اثنان من الموظفين المحليين وموظف دولي، في قرية أبو عجورة (بالقرب من نيالا في جنوب دارفور). وأُخلي سبيل الموظفين المحليين في ٢٥ أيار/مايو، بينما ظل

الموظف الدولي رهن الاحتجاز. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، اختُطف أحد أفراد الحراسة الأمنية المحليين واثنان من الموظفين الدوليين، التابعين لإحدى المنظمات الدولية، التي تقدم الدعم التقني إلى وكالات المعونة، وذلك من دار الضيافة التي يقيمون فيها في نيالا، على يد مسلحين مجهولي الهوية. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه، ظل موظفو المنظمات غير الحكومية في عداد المفقودين، بينما تواصلت جهود حكومة السودان الرامية إلى كفالة إخلاء سبيلهم.

رابعا – الحالة الإنسانية

٣٤ – يظل زهاء مليوني شخص – رُبع مجموع سكان دارفور – في عداد المشردين داخليا في الوقت الراهن، ويعتمدون على هيئات المعونة من أجل البقاء على قيد الحياة. ويعكس مستوى تشرد السكان في عام ٢٠١٠ اتجاه التشرد في السنوات الأخيرة، حيث يقدر أن ٠٠٠ ١١٦ شخص قد شُرِّدوا حتى الآن في هذا العام، مقابل ٠٠٠ ١٧٥ شخص شرِّدوا في عام ٢٠٠٩، وزهاء ٠٠٠ ٣٠٠ شخص شرِّدوا في كل من عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨.

٣٥ – وفي أيار/مايو ٢٠١٠، وزع برنامج الأغذية العالمي الغذاء على أكثر من ثلاثة ملايين شخص في جميع أرجاء دارفور، بينما تعذّر الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ فرد من المستفيدين المعنيين، لأسباب أمنية، وكذلك بسبب تعليق الشركاء التنفيذيين لأنشطتهم بسبب الشواغل الأمنية. وتتزايد ندرة المياه في دارفور، حيث وردت بلاغات بأن عددا كبيرا من الآبار في طريقه إلى الجفاف. وانخفضت الجودة النوعية لإنجاز الخدمات بسبب طرد المنظمات المتخصصة في مجال المياه والصرف الصحي والصحة العامة، في آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي أيار/مايو، قدِّم الدعم إلى ٠٠٠ ٩٩ أسرة معيشية في دارفور، في هيئة مواد غذائية ومأوى للطوارئ. إلا أن نسبة ٦١ في المائة من المواقع في جنوب دارفور ظلت بعيدة المنال بسبب انعدام سبل الوصول إليها وتفاقم الشواغل الأمنية. وفي حزيران/يونيه، قدِّم الدعم إلى ٠٠٠ ٧٠ أسرة معيشية في هيئة مواد غذائية ومأوى للطوارئ.

٣٦ – وازداد القلق بشأن الحالة الأمنية وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية في جنوب دارفور في الأسابيع القليلة الماضية، إثر عمليات الاختطاف التي تعرض لها ٣ موظفين دوليين للشؤون الإنسانية، في ١٨ أيار/مايو و ٢٢ حزيران/يونيه. وظل مجتمع الشؤون الإنسانية غير قادر فعليا على الوصول إلى جبل مون بغرب دارفور منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨. بيد أن الحكومة سمحت لبعثات الرصد المشتركة بين الوكالات بقدر محدود من إمكانية الوصول، في أيار/مايو ٢٠١٠، إثر انسحاب حركة العدل والمساواة من المنطقة، وذلك بغرض تقييم الحالة الإنسانية. ويقدّر أن ما يتراوح بين ٠٠٠ ٤ و ٠٠٠ ٦ شخص عادوا إلى تلك المنطقة منذ أن استردت القوات الحكومية السيطرة عليها، بينما تتواصل عودة المزيد من الأشخاص

قبل حلول فصل الأمطار. ومثّلت إمكانية الوصول إلى جبل مون للمرة الأولى منذ عامين، على الرغم من محدوديتها، تطورا إيجابيا ربما يكون مؤشرا على اتساع المساحة الإنسانية في غرب دارفور.

٣٧ - وظلت المشاكل تكتنف إمكانية الوصول إلى جبل مرة منذ شباط/فبراير ٢٠١٠، بسبب انعدام الأمن بصفة عامة والقيود التي تفرضها الحكومة وجيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد. ومن بين ٤١ محاولة لتسيير بعثات إنسانية إلى شرق جبل مرة، في الفترة من أوائل آذار/مارس إلى أوائل حزيران/يونيه، لم تتمكن ٣٤ محاولة من الاستمرار. وكشف معظم التقييمات المشتركة بين الوكالات، التي أُجريت حتى الآن، عن أن القرى والبلدات قد خلت من سكانها. ولم يُسمح بإجراء أية تقييمات في المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد، على الرغم من المفاوضات المكثفة مع ممثلي الحكومة على الصعيدين الولائي والاتحادي. وقد قدّر زعماء المجتمعات المحلية، في عملية تقييم سريعة أُجريت في قريتي تبسة غرب وتبسة شرق وفي قرية ديره شرق (يسيطر عليها فصيل جيش تحرير السودان المنشق المسمى القيادة التاريخية) أن ٠٠٠ ٥٠ شخص قد شرِّدوا من دريبات والمناطق المحيطة بها، منذ شباط/فبراير ٢٠١٠؛ لكن هذه الأرقام لم تؤكد. واختلفت البلاغات الواردة بشأن الإصابات وسط المدنيين، عقب تجدد عمليات القصف الجوي التي قامت بها القوات المسلحة السودانية في دريبات في أوائل حزيران/يونيه، علاوة على عمليات القتال والحرائق التي نشبت داخل البلدة، حيث تراوحت بين ٥٠ و ١٦١ إصابة. وعلاوة على انعدام المساعدة الإنسانية التي اعتمد عليها الكثيرون من الناس لسنوات عديدة، يتوقع أن يزداد تدهور الأوضاع بسبب ما أُبلغ عنه من انتشار مرض الحصبة وارتفاع معدلات سوء التغذية.

٣٨ - وفي شمال دارفور، يعيش زهاء ٠٠٠ ٣٠ شخص من المشردين داخليا في المناطق المنخفضة شرق جبل مرّة؛ وشهدت الآونة الأخيرة تشرُّد حوالي ٠٠٠ ١٠ شخص وانتقالهم إلى مخيم زمزم للأشخاص المشردين داخليا قرب الفاشر. وأدى ذلك إلى اكتظاظ المخيم وإلقاء عبء ثقيل على الخدمات فيه. لكن حكومة السودان ظلت ترفض حتى الآن طلبات دوائر المساعدة الإنسانية المتعلقة بإنشاء مخيم جديد للأشخاص المشردين داخليا بالقرب من مخيم زمزم.

٣٩ - ووعدت الحكومة باستئناف اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى، التي أثبتت فائدتها في الماضي في معالجة المسائل الأمنية ومسائل توصيل المساعدة الإنسانية. ويتعين تشجيع هذا التوجه. علاوة على ذلك، انعقد الاجتماع الثاني لآلية التحقق المشتركة المتعلقة بالأشخاص

المشردين داخليا، في ٢ أيار/مايو في الخرطوم، واشترك في رئاسته منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ومفوض المعونة الإنسانية التابع للحكومة السودانية. واستعرض الاجتماع المعلومات المستقاة من أكثر من ١٠٠ بعثة تقييم. وبصفة عامة، لم يعد إلى ولايات دارفور الثلاثة بصفة دائمة، خلال الأشهر الخمسة الماضية، سوى عدد قليل من سكانها المشردين، وذلك بسبب اجتماع انعدام الأمن في المناطق الريفية والمنازعات المتعلقة بحيازة الأرض وتدمير المحاصيل وانعدام سلطة القانون والخدمات الأساسية في أنحاء المنطقة. وكانت عودة الغالبية العظمى من الأشخاص الذين رصدتهم الوكالات الدولية ذات طبيعة موسمية.

٤٠ - وفي غضون ذلك، يستعرض فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة طرائق لمساعدة الحكومة والسلطات المحلية على استغلال الجيوب التي يسود فيها السلام من أجل تحفيز فرص كسب العيش وتمكين الأشخاص المشردين داخليا كي يختاروا طريقهم إلى المستقبل بأنفسهم. واضطلعت وكالات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بقدر كبير من عمليات البرمجة الإنعاشية الباكرة، بصورة متوازية مع إنجاز المعونات الإنسانية التي تديم الحياة. وفي سياق مهام ولايتها المتعلقة بالحماية، تعمل البعثة المختلطة على زيادة دعمها للجهود الإنعاشية الباكرة التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري، من خلال تهيئة بيئة آمنة ومؤمنة على الطرق الرئيسية العابرة لدارفور في المناطق الخارجة من الصراعات. وعلى سبيل المثال، أُدرجت في مخططات العملية المختلطة لتسيير الدوريات ثلاث مناطق في شمال دارفور (كومة قرضايات وتنغرارا وأم كدلدل) بعد أن حددتها المنظمة الدولية للهجرة باعتبارها مناطق مناسبة للعودة الطوعية للأشخاص المشردين داخليا.

٤١ - وتواصل العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري أثناء ذلك، مناقشاتهما بشأن توسيع مجالات التآزر المتبادل إلى الحد الأقصى في جميع جوانب المساعدة الإنسانية والإنعاش. وفي شمال دارفور، توفر العملية المختلطة الدعم لبرنامج الأغذية العالمي من خلال تشييد ١٥ خزانا للمياه في مناطق المجتمعات الريفية. وتوفر العملية المختلطة أيضا الأمن لأنشطة التحقق التي ينفِّذها برنامج الأغذية العالمي من أجل استكمال قائمة المستفيدين في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا.

خامسا - سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٢ - كانت سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان من المسائل المثيرة للقلق في دارفور خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، في سياق الصدامات العسكرية المتقطعة التي تسببت في المزيد من تشرد السكان وحدوث انهيار عام في سلطة القانون والنظام العام، مما هيأ تربة خصبة للأعمال الإجرامية الانتهازية. وكانت ثقافة الإفلات من العقاب، التي يتضرر منها

السكان المحليون، عاملا رئيسيا آخر أسهم في حدوث الهجمات ضد العملية المختلطة وموظفي الشؤون الإنسانية. وكما أشير آنفاً، لم يقدم أي من مرتكبي هذه الهجمات إلى العدالة حتى الآن، على الرغم من أنه سُجلت خلال الشهرين الماضيين ثلاث هجمات ضد موظفي العملية المختلطة. وفي حالتين سابقتين (هما على وجه التحديد الهجومان اللذان وقعا في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) ألقت الحكومة القبض على عدد من المشتبه فيهم، لكن وبعد مرور عدة أشهر على وقوع هذه الأحداث، لا يزال الغموض يكتنف ما إذا كانت قد وُجهت إليهم أية تُهم بصورة رسمية، وما إذا كانت قد تمت إدانة أي منهم أو صدرت ضدهم أحكام قضائية.

٤٣ - وعلى الرغم من الانتخابات التي جرت مؤخرا، لم يتحقق حتى الآن الانفتاح المتوقع في الساحة السياسية ولم يحدث تحسن في مجال احترام الحقوق السياسية والحريات. وسجّلت العملية المختلطة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٣٠ حالة اعتقال جزافي، معظمها بسبب الانتماءات السياسية للأفراد أو صلاتهم المزعومة بالحركات المسلحة. ويتسق هذا الاتجاه مع معدلات الاعتقالات الجزافية المسجلة في فترتي الانتخابات وما قبلها. ولا تزال السلطات الواسعة، الممنوحة لجهاز الأمن والاستخبارات الوطنية والاستخبارات العسكرية تشكل عائقا أمام التفعيل الكامل للحقوق السياسية في دارفور.

٤٤ - وعملت العملية المختلطة على إثراء معارف وتحسين قدرات الأطراف الفاعلة ذات الصلة على مستوى الولايات والمجتمع المدني من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك مكافحة العنف الجنسي والجنساني. واستفاد زهاء ١ ٠٠٠ فرد من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من الأنشطة التي نفذتها العملية المختلطة في مجالي بناء القدرات والتوعية، خلال الفترة قيد الاستعراض. ووفرت العملية المختلطة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التدريب لقوات الشرطة التابعة لحكومة السودان، فيما يتعلق بالمعايير الدولية في مجالات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني، واحتجاز المشتبه فيهم ومعاملتهم، وإجراء التحقيقات الجنائية وإدارة مسرح الجريمة. وأنشأت العملية المختلطة أيضا مراكز تدريب مخصصة لقوات الشرطة التابعة لحكومة السودان في ولايات دارفور الثلاث. وشكّل إنشاء منتديات فرعية لحقوق الإنسان في غرب وشمال دارفور، تهدف إلى زيادة التعاون بين العملية المختلطة والحكومة في مجال مسائل حقوق الإنسان، خطوة إيجابية إضافية. إلا أن تأسيس منتدى فرعي في جنوب دارفور ومنتدى عام على نطاق منطقة دارفور بأكملها لا يزال قيد الانتظار بعد أن تقرر تأجيله.

٤٥ - وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال سجل مؤسسات الدولة السودانية متضاربا. ولا تزال كيانات مختلفة تابعة للدولة ضالعة في حالات انتهاك حقوق الإنسان، مثل القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطنية والشرطة، مما يربك الجهود التي تبذلها بعض الإدارات على الصعيد المحلي بهدف بناء ثقة السكان المحليين. وكانت الطريقة القمعية التي تصدت بها المؤسسات الأمنية الحكومية للتظاهرات السلمية ملموسة، في التظاهرات التي جرت في الفاشر بشمال دارفور، في ٢ أيار/مايو ٢٠١٠، إثر فشل مشروع هرمي تسبب في حدوث خسائر مالية جسيمة لعدد كبير من المواطنين. وقامت القوات المسلحة السودانية، التي أُنيطت بها مهمة تأمين التظاهرات، بإطلاق النار مما أدى إلى حدوث سبعة إصابات قاتلة وسط المتظاهرين.

٤٦ - وساهمت العملية المختلطة في تعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية، وتنفيذ عمليات رصد منتظمة، والتبليغ عن حالات الاعتقالات الجزافية والاحتجاز غير القانوني. وقد أُخلي سبيل ١٢ شخصا من أصل ١٨ شخصا من المشردين داخليا في مخيمي أبو شوك والسلام، كان قد أُلقي القبض عليهم في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بموجب المادة ١٣٠ من القانون الجنائي السوداني لعام ١٩٩١، وذلك بعد أن تدخلت العملية المختلطة لدى السلطات الحكومية. ولا يزال الستة الآخرون محتجزين بموجب قانون الطوارئ.

٤٧ - وتمكّنت العملية المختلطة، عقب التوقيع على مذكرة تفاهم بينها وبين هيئة السجون التابعة لحكومة السودان، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٠، من الوصول إلى جميع السجون التي تديرها الحكومة في دارفور، واستطاعت تنفيذ عدد من المشاريع، من بينها مشاريع للتدريب وبناء القدرات.

٤٨ - وواصلت العملية المختلطة أيضا اتصالاتها مع الجهاز القضائي السوداني على الصعيد المحلي. ونتج عن ذلك أن تمكنت العملية المختلطة من رصد النظر في القضايا في المحاكم وتقديم المساعدة التقنية من أجل تأسيس وحدة للمساعدة القانونية تابعة لوزارة العدل في شمال دارفور. وتخطط العملية المختلطة أيضا لإجراء تقييم مستقل لاحتياجات قطاع العدالة في جميع أرجاء دارفور، وستقوم استنادا إلى هذا التقييم بالسعي إلى إيجاد الدعم لمشاريع طويلة الأجل في هذا القطاع.

٤٩ - ويشكل العنف الجنسي والجنساني مجالا آخر للقلق بوجه خاص، إذ يرتكب بصفة عامة من قبل رجال يرتدون الزي العسكري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت العملية المختلطة ١٦ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني تشمل ٢٤ ضحية في مختلف أجزاء دارفور. وهي تشمل حالتي اغتصاب جماعي، وثماني حالات اغتصاب، وحالة شروع في

الاغتصاب، وحالة اعتداء جسدي وأربع حالات تحرش. وكان الجناة المزعومون ينتمون إلى شرطة حكومة السودان، في إحدى الحالات، وإلى القوات المسلحة السودانية، في ٣ حالات. وعلاوة على ذلك، تلقت العملية المختلطة معلومات من المتحاورين المحليين بشأن العنف الجنساني، المرتكب من قبل أفراد القوات المسلحة السودانية وغيرهم من الرجال المسلحين الذين يرتدون زيا عسكريا غير معروف، وذلك خلال العمليات العسكرية بالقرب من جبل مون. و لم تتمكن العملية المختلطة من التحقق من هذه المعلومات بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى تلك المنطقة.

٥٠ - وقد أدى عدم المساءلة واستمرار مناخ الإفلات من العقاب إلى تهيئة بيئة مواتية لارتكاب العنف الجنسي والجنساني وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وكما هو الحال في الفترات السابقة المشمولة بالتقارير، فإن عدم القدرة على الوصول بغرض التحقق والوصمة الاجتماعية، أديا إلى تراجع كبير في الإبلاغ عن هذا النوع من الجرائم، مما يدل على أن الأعداد الفعلية أكبر من ذلك بكثير.

٥١ - وتقوم العملية المختلطة حاليا، وبالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة في السودان ودارفور، بإعداد استراتيجية شاملة بشأن الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، ضمن دعمها لحماية النساء والفتيات في بيئة النزاع. وفي شمال دارفور، أنشأت العملية المختلطة فريقا للتنسيق والتحليل معنيا بحالات العنف الجنسي والجنساني، من أجل تبسيط عملية التحقق والإبلاغ والتحليل، فيما يتعلق بالحوادث على مستوى القطاع وإعداد تقارير شهرية عن حالة قضايا العنف الجنسي والجنساني.

٥٢ - ويتزايد أداء ضباط الشرطة المعنيين بالشؤون الجنسانية والمراقبين العسكريين لدور نقاط الاتصال الأولى لضحايا العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما أثناء القيام بالدوريات اليومية. ولذلك، فقد كثفت العملية المختلطة دوراتها التدريبية المتقدمة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لعنصريها الشرطي والعسكري بهدف تجهيزهم للتعامل مع قضايا العنف الجنساني والمسائل الجنسانية في المجتمعات المحلية.

٥٣ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، عقد ممثلون عن العملية المختلطة، وبعثة الأمم المتحدة في السودان واليونيسيف اجتماعا مع القوات المسلحة السودانية في الخرطوم، لمناقشة إعداد خطة عمل لوقف استخدام الجنود الأطفال والالتزام بها. وتزامن الاجتماع مع صدور تقريري السنوي العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام ٢٠١٠ (A/64/742-S/2010/181)، الذي ورد فيه أن القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة في السودان تستخدم الجنود الأطفال منذ عام ٢٠٠٥. وقد وافق ممثلو الجيش على وضع، خطة عمل، بمساعدة العملية

المختلطة، ستؤدي إلى وضع حد لارتباط الأطفال بالعناصر المسلحة، بحيث يمتد نطاقها ليشمل الجماعات التي تعمل لحساب جهات أخرى.

٥٤ - وكان حوار العملية المختلطة مع الجماعات المسلحة ناجحا فيما يتعلق بتجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم. وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصدر جيش تحرير السودان، فصيل أبو قاسم، في غرب دارفور أمرا قياديا يحظر على المقاتلين تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدم جيش تحرير السودان، فصيل الإرادة الحرة، خطة العمل الخاصة به، التي سيجرى تنفيذها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

سادسا - نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعملياتها

٥٥ - بلغ قوام العنصر العسكري للعملية المختلطة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ٣٠٨ ١٧ فردا، أي نسبة ٨٨ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٥٥٥ ١٩ فردا، ويشمل هذا القوام ٧٤٧ ١٦ جندي، و ٣١٢ ضابط أركان، و ٦٦ ضابط اتصال و ٨٤ مراقبا عسكريا. وقد وصلت إلى دارفور في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠، المفرزة المتقدمة التابعة لكتيبة المشاة السنغالية الثانية، مما زاد عدد كتائب المشاة في العملية المختلطة إلى ١٧ كتيبة من مجموع عدد الكتائب الصادر بها تكليف البالغ ١٨ كتيبة.

٥٦ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أيضاً، بلغ قوام شرطة العملية المختلطة ٦٤٨ ٢ فردا من مستشاري الشرطة، أو نسبة ٧٠ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٧٧٢ ٣ فردا، منهم ٣٢٧ من النساء. ويتزايد باطراد عدد ضباط الشرطة من الإناث نتيجة عمليات التجنيد النشطة للنساء. ويجري نشر ثلاثة عشرة وحدة من أصل ١٩ وحدة من وحدات الشرطة المشكلة المأذون بها في منطقة البعثة. وبلغ عدد أفراد وحدات الشرطة المشكلة ٨١٩ ١ فردا، أو نسبة ٦٨ في المائة من القوام المأذون به وقدره ٦٦٠ ٢ فردا. وينتظر أن يكتمل وصول وحدات الشرطة المشكلة الستة المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٥٧ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أيضاً، بلغ عدد موظفي العملية المختلطة المدنيين ٢٠٨ ٤ فرداً (١١٩ ١ موظفا دوليا، و ٦٥٤ ٢ موظفا وطنيا و ٤٣٥ من متطوعي الأمم المتحدة). ويمثل هذا نسبة ٧٦ في المائة من القوام المأذون به وقدره ٥٤٦ ٥ موظفا. ولا تزال البعثة تواجه صعوبات في استقدام الموظفين المؤهلين بشكل مناسب واستبقائهم، نظرا لظروف الحياة القاسية والحالة الأمنية التي يتعذر التنبؤ بها في دارفور. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، رفض ١٩٣ مرشحا محتملا عروض تعيينهم.

٥٨ - واستضاف الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، الاجتماع الثامن لآلية التنسيق الثلاثية. وقد تمخض الاجتماع عن نتائج متفق عليها فيما يتعلق بالأمن، والإخلاء الطبي، والتحقيقات في الحوادث الأمنية، والقيود المفروضة على حركة العملية المختلطة، والمروحيات المستخدمة لأغراض تكتيكية، وتأشيرات الدخول، والحصول على ترخيص لإذاعة العملية المختلطة، والأراضي اللازمة لتشييد مراكز خفارة المجتمعات المحلية والتوظيف. وجرى الاتفاق أيضا على أن تركز الآلية في المستقبل على الفعالية التشغيلية وأن تُعقد الاجتماعات كل ثلاثة أشهر، على أن تستُكمل باجتماعات شهرية على مستوى العمل بشأن القضايا التشغيلية. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٥٩ - وعقب الاجتماع الثلاثي الثامن، أصدرت حكومة السودان ٨٣٨ تأشيرة دخول لموظفي العملية المختلطة في الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي ٢٨ حزيران/يونيه كان عدد طلبات تأشيرات الدخول التي لا تزال معلقة ٧٠ طلباً.

٦٠ - ومع ذلك، فإن القيود التي تفرضها حكومة السودان على حرية حركة العملية المختلطة تثير القلق. وقد فرضت الحكومة في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، حظرا على تحليق المروحيات التابعة للأمم المتحدة (عسكرية أو مدنية) إلى داخل نيالا وخارجها، لأسباب أمنية. وعقب الاجتماع عقد في الخرطوم بين الممثل الخاص المشترك ونائب رئيس الجمهورية، طه، رُفع الحظر الشامل على رحلات الطيران في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومع ذلك، وفي اليوم التالي، رُفض منح التراخيص الأمنية لرحلات المروحيات من نيالا إلى مهاجرية، وشعيرية والضعين، حيث يعتقد أن عمليات عسكرية تجري هناك. ومنذ ذلك الحين، استمر حظر الرحلات الجوية إلى مواقع محددة على أساس يومي. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت العملية المختلطة قيودا في تيسير دوريات ليلية في المناطق الحضرية.

٦١ - وجرى في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ نشر وحدة المروحيات التكتيكية الأثيوبية في نيالا. وعقب الفحص الذي أجرته هيئة الطيران المدني السودانية، مُنحت المروحيات تراخيص الطيران في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠ وقامت برحلتها الابتدائية في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ومع ذلك لم يُسمح لوحدة المروحيات التكتيكية بتنفيذ سوى ٩٤ رحلة فقط، وفي الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه، ورفضت الحكومة منح تصاريح لأكثر من تسعين رحلة. وقد اقتصرت الرحلات المأذون بها على التدريب، واكتساب الخبرة والتعرف على المنطقة. وإضافة إلى ذلك، فإن المروحيات تطير من دون أسلحة، رهنا بموافقة حكومة السودان على إجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة. وعلى الرغم من موافقة الحكومة على التعجيل

باستجابتها بشأن إجراءات التشغيل الموحدة، لم يُحرز أي تقدم حتى ٣٠ حزيران/يونيه. وعلى العموم، يتضح أن إلغاء الرحلات الجوية بسبب القيود التي تفرضها الحكومة يتزايد باطراد، حيث ارتفع من ٢١ في المائة في أيار/مايو إلى ٧٧ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٦٢ - وعلى الرغم من الاتفاق مع حكومة السودان بشأن ضرورة الاستخدام غير المشروط للمروحيات خلال الأزمات التي تنشأ، لم تُسجل أية نتائج عملية. وأثناء الحادث الذي وقع في ٧ أيار/مايو، عندما تعرضت دورية عسكرية تابعة للعملية المختلطة لهجوم جنوب عد الفرسان، في جنوب دارفور، سُمح للعملية المختلطة بالقيام برحلات جوية لإجلاء الضحايا ولأغراض الإخلاء الطبي، بعد أن تأخر منح التصريح، لكنها لم تحصل على إذن باستخدام المروحيات التكتيكية في هذه الحالة الطارئة. وبالمثل، عندما تعرضت قوات العملية المختلطة لهجوم في نيرتتي في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، لم تصدر السلطات المحلية التابعة لحكومة السودان في نيالا والفاشر تصاريح الرحلات الجوية، وبالتالي حرمت العملية المختلطة من فرصة مطاردة المعتدين والبحث عن المركبة المفقودة في الوقت المناسب. وقد أثيرت هذه المسألة مرارا مع حكومة السودان من قبل العملية المختلطة على المستوى الوزاري في الخرطوم ومن قبل الأمانة العامة، عن طريق البعثة الدائمة لجمهورية السودان لدي الأمم المتحدة على حد سواء. وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، اجتمع قائد القوة باللواء السوداني مجذوب رحمة ليؤكد مجددا قلق العملية المختلطة إزاء القيود المفروضة على الحركة، وأكد له اللواء رحمة أن الحكومة ستتخذ التدابير اللازمة لرفع القيود الجوية والبرية معاً.

٦٣ - ولا تزال العملية المختلطة تواجه الآثار التشغيلية الضارة لنقص القدرات اللازمة في مجال الطيران، ولا سيما مسألة توفير ١٨ طائرة مروحية متوسطة للأغراض العامة وطائرة ثابتة الجناحين لوحدة الاستطلاعات الجوية التي لم يقدم أي تعهد بها. وقد حد امتزاج حالات النقص هذه مع التأخير الذي طال أمده في نشر سريتي المشاة المتعهد بتقديمهما من أنشطة العملية المختلطة المتعلقة بالرصد والتحقق وأعاق قدراتها على الرد السريع. وباستثناء المعدات الرواندية التي وصلت في ٨ آذار/مارس ٢٠١٠، فإن قدرة معظم وحدات المشاة في دارفور على الاكتفاء الذاتي لا تزال تشكل تحديا كبيرا. وثمة حاجة ملحة لزيادة التزام المجتمع الدولي وشركاء العملية المختلطة والمانحين من أجل المساعدة في تصحيح حالات النقص هذه وسد الفجوات في مجال القدرات.

٦٤ - وفي بيئة العمليات المليئة بالتحدي هذه، تواصل العملية المختلطة بذل جهودها للاضطلاع بولايتها لتيسير إيجاد بيئة آمنة للمدنيين وحمايتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرى

العنصر العسكري في العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١ ٤٠٤ دوريات روتينية، و ٢٣٦ دورية قصيرة المدى، و ١٤١ دورية بعيدة المدى، و ٣٩٣ دورية ليلية، و ٨٩ طوف حراسة للمهام الإنسانية و ٢٦٦ دورية لوجستية/إدارية شملت ٠٦٦ ٢ قرية ومخيما للمشردين داخليا. ونفذت شرطة العملية المختلطة ما مجموعه ٣٤٥ ٥ دورية، بما في ذلك دوريات جمع الحطب، وحراسة المزارع، وبناء الثقة، والرصد. ونفذت ما مجموعه ٦٩٠ دورية متوسطة المدى لمخيمات المشردين داخليا والقرى.

٦٥ - وجرت زيادة عدد الدوريات بعيدة المدى وتوسيع نطاقها بشكل تدريجي لفتح المزيد من الطرق البرية، وتقييم الأوضاع الأمنية، وإقامة الاتصالات مع المزيد من المجتمعات المحلية. ووفرت دوريات العملية المختلطة الحراسة التي لا غنى عنها للسكان المحليين الذين يباشرون أنشطة كسب الرزق، مثل جلب المياه وجمع الحطب؛ وحماية حركة المرور التجاري وقوافل الإغاثة على طول طرق الإمداد. وتعدل العملية المختلطة بانتظام الجدول الزمني لدورياتها للاستجابة لفرادى الطلبات الواردة من المجتمعات المحلية، بما في ذلك مخيمات المشردين داخليا، توفيرا للمزيد من الحماية. وتواصل الأفرقة في المواقع التابعة للعملية المختلطة تقديم المساعدات الطبية الطارئة في المناطق البعيدة التي تفتقر إلى الخدمات الطبية. وقد انخفض مجموع عدد الدوريات لشهر أيار/مايو مقارنة بالشهور السابقة، ويعزى ذلك إلى القيود التي فرضتها الحكومة على الحركة في سياق العمليات العسكرية الجارية.

٦٦ - وجندت العملية المختلطة ما مجموعه ٦٧٤ ٥ متطوعا لخفارة المجتمعات المحلية، وجرى تدريب ١١٨ ٢ متطوعا منهم. وستواصل العملية المختلطة المحافظة على هذا الزخم، وتحديد المتطوعين الجدد وتعبئة الموارد والشركاء لزيادة القدرة على تقديم التدريب. ويعمل الآن خمسون مركزا لخفارة المجتمعات المحلية، بزيادة قدرها ثلاثة مراكز عما كانت عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وهي تغطي ١٥٦ مخيما للأشخاص المشردين داخليا. وهناك خطط قيد الإعداد لإنشاء ٢٠ مركزا ليبلغ مجموعها ٧٠ مركزا. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الآن ٥٦ لجنة من لجان أمن المجتمع في مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء دارفور.

٦٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية المختلطة بتدمير ٥١ من أجهزة الذخائر غير المنفجرة، وقدمت محاضرات تثقيفية بشأن مخاطر الذخائر غير المنفجرة لما مجموعه ١٠٠ من المدنيين في دارفور وقامت بمسح طرق يبلغ طولها ٤٧٨ كيلو مترا لاحتمال أن تكون مزروعة بالذخائر عير المنفجرة. كما استجابت البعثة للتهديدات التي تشكلها الذخائر غير المنفجرة التي حددت أماكنها مجتمعات محلية مختلفة، وذلك عن طريق عمليات التقييم الطارئة للذخائر غير المنفجرة التي غطت ما مساحته ٧٥٠ ٣٤ مترا مربعا من الأراضي. وقد

أدى تجدد المواجهات العسكرية مؤخرا إلى إعادة زرع الألغام في المناطق التي سبق نزعها منها. ولذلك، فإن المناطق التي نشب فيها القتال، مثل الضعين، وطويشة، وجبل مون، وأم كدادة ستحتاج إلى إعادة تقييم.

٦٨ - وتواصل العملية المختلطة أنشطتها الرامية إلى التخفيف من حدة الضغوط الناجمة عن انتشارها وعملياتها على بيئة دارفور الهشة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، حددت العملية المختلطة ٧٦ موقعا محتملا لحفر الآبار في مواقع الأفرقة التابعة لها وبالقرب من تلك المواقع. وجرى تطوير خمسة عشر موقعا منها، ويجري توزيع المياه المستخرجة على المجتمعات المحلية. وعن طريق آلية مشاريع الأثر السريع، جرت الموافقة على ٢٣ مشروعا للمياه تزيد قيمتها عن ٠٠٠ ٣٣٠ دولار ويجرى تنفيذها حاليا. ومن المقرر أن يعقد في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر دولي بشأن المياه في دارفور يهدف إلى تيسير تعبئة الموارد.

٦٩ - وفي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠، بلغ المجموع التراكمي لمشاريع الأثر السريع ٤٤٤ مشروعا، منها ٧٩ مشروعا قد اكتملت ماديا وإداريا، وهي متوقفة على الإغلاق المالي. وتواصل تنفيذ مشاريع الأثر السريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتمثل التحديات الرئيسية في مجال التنفيذ في الأمن والامتثال لقواعد وأنظمة الأمم المتحدة من جانب شركاء التنفيذ المحليين من ذوي القدرات الضعيفة. ولا تزال أفرقة الرصد غير قادرة على الوصول إلى مناطق المرحلة الأمنية الرابعة في جنوب وشمال وغرب دارفور.

سابعا - الجوانب المالية

٧٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٥/٦٤ المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مبلغا قدره ٨٠٨ ١ ملايين دولار لتوفير احتياجات العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية لما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، فلن تتجاوز تكاليف الإنفاق على العملية المختلطة المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

٧١ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة مبلغا قدره ٩٣,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٣٧١,٨ ١ مليون دولار.

٧٢ - وقد تم تسديد تكاليف الجنود وأفراد الشرطة للحكومات المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترتين المنتهيتين في ٣١ أيار/مايو و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ على التوالي.

ثامنا – ملاحظـات

٧٣ – لقد مرت أكثر من ست سنوات منذ أن وُضِعت الحالة في دارفور في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن. ولا يختلف الحال الآن عما كان عليه آنذاك، إذ يُعد النزاع في دارفور من بين أكثر النزاعات التي يواجهها المجتمع الدولي تعقيدا. ولعدة سنوات اتسم التقدم نحو إنهاء الأزمة في دارفور بالتقلب. وبرغم ما بُذل من أفضل جهود الوساطة المشتركة من قبل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، منذ إبرام اتفاق سلام دارفور لعام ٢٠٠٦، لا تزال محاولات كفالة قبول واسع النطاق لتحقيق السلام عن طريق المفاوضات عرضة للإحباط بسبب تشرذم الحركات المسلحة في دارفور وبسبب العمليات العسكرية الجارية في الميدان، مما تسبب في حالات جديدة من التشرد والمعاناة بين السكان المدنيين، وفي المزيد من تقويض الثقة بين الأطراف، وفي تفاقم عنادهم فيما يتعلق بمفاوضات السلام.

٧٤ – وقد شهدنا بعض مؤشرات التقدم في عام ٢٠١٠، ولكن أعقبها تجدد النزاع على فترات متقطعة. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، اتخذت حكومتا السودان وتشاد خطوة هامة نحو تحسين علاقتهما بالتوقيع على بروتوكول بشأن أمن الحدود. ويُلاحظ أن قوة الحدود المشتركة، المنشأة في شباط/فبراير ٢٠١٠، كان لها تأثير إيجابي على الأمن وفي فتح الطريق أمام التجارة والحركة عبر الحدود. وأنا أهنئ الحكومتين على هذه المبادرة. وفي أيار/مايو، قام الرئيس دبي بزيارته الثانية خلال ثلاثة أشهر إلى الخرطوم، ترسيخا للمصالحة بشكل أكبر. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، اتفقت الحكومة واثنتان من الحركات المتمردة على وقف القتال والمضي قدما نحو إجراء مفاوضات شاملة في الدوحة. وفي نيسان/أبريل، أُجريت الانتخابات في مناخ آمن إلى حد كبير في دارفور.

٧٥ – لكن مع انتهاء الانتخابات في أيار/مايو، نشب العنف مرة أخرى بين قوات الحكومة ومقاتلي حركة العدل والمساواة وذلك في خرق واضح لالتزامهم بوقف العمليات العدائية الموقع في شباط/فبراير، وليصبح آيار/مايو الشهر الذي تكبدت فيه العملية المختلطة أكبر عدد من القتلى منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧. وفي هذه الأثناء، وعلى امتداد النصف الأول من عام ٢٠١٠، ظل النزاع القبلي، والتشريد والإجرام وانتهاكات حقوق الإنسان يتسبب في معاناة تفوق الوصف. وخلال الفترة نفسها، لقي خمسة من عناصر حفظ السلام التابعين للعملية المختلطة مصرعهم في هجمات عنيفة، وأُصيب العديدون غيرهم أو اختطفوا أو احتجزوا. ولا توجد مؤشرات تدل على وجود مساعي جادة وحسنة النية لتحقيق السلام في دارفور.

٧٦ - وأنا أرحب بالتزام حكومة السودان وحركة العدل والمساواة بالتوصل إلى اتفاق شامل عن طريق المفاوضات بمشاركة المجتمع المدني، تحت رعاية كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جبريل باسوليه. وأشعر بالقلق، مع ذلك، لأن انسحاب حركة العدل والمساواة من محادثات السلام في الدوحة قوض هدف التوصل إلى حل جامع وسريع للنزاع في دارفور. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام جامع وشامل في دارفور، في وقت يمضي فيه جنوب السودان قدما نحو الاستفتاء بشأن وضعه في المستقبل، سيظل خطر زيادة عدم الاستقرار في السودان ماثلا. ولذلك، أحث حكومة السودان وحركة العدل والمساواة بقوة، مرة أخرى، على وقف المواجهة العسكرية الجارية بينهما بشكل فوري، والالتزام بعملية السلام تحت رعاية كبير الوسطاء المشترك. وأناشد أيضا جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد، العودة إلى طاولة المحادثات. ومن جانبها، ستواصل العملية المختلطة دعم كبير الوسطاء المشترك والعمل من أجل أن يتسم محتوى مفاوضات الدوحة بالشفافية لشعب دارفور، وأن تحظى عملية السلام بدعم أهل دارفور.

٧٧ - ومع ذلك، لا يمكن لوساطة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المشتركة أن تصيب نجاحا في هذه الجهود، من دون دعم دولي موحد. وأكرر مناشدتي للدول الأعضاء ذات التأثير على الأطراف على أن تنخرط معهم وتشجعهم على الاتفاق بشأن حل سياسي محدد، يعالج المظالم السياسية والاقتصادية المشروعة لأهل دارفور في أقرب وقت ممكن، وقبل استفتاء جنوب السودان. وهذا هدف مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان، وقد حظي بتأييد مجموعة كبيرة من الجهات الإقليمية والدولية المؤثرة، أثناء الاجتماع الأول للمنتدى الاستشاري للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعقود في أديس أبابا في ٨ أيار/مايو.

٧٨ - لقد قضت العملية المختلطة في الميدان مدة عامين ونصف العام. وقد داومت خلال هذه الفترة على إبلاغ المجلس بالتحديات غير المسبوقة التي يشكلها نشر أكبر عملية لحفظ السلام يأذن بها المجلس وأكثرها تعقيدا حتى تاريخه، في بيئة مناخية قاسية وحالة نزاع مستمر. والآن، وإذ تجاوز قوام العملية المختلطة ١٧ ٠٠٠ فردا من العسكريين و ٤ ٠٠٠ فرد من الشرطة، فقد تحول التركيز بالضرورة من نشرها إلى تسخير مواردها العسكرية، والشرطية والمدنية لمصلحة دارفور. ويوفر العنصر العسكري للعملية المختلطة الحراسة لعدد متزايد من أهل دارفور ويقدم الدعم إلى مجتمع المساعدة الإنسانية في مجال توصيل المعونة لمن يحتاجون إليها. ويجري حاليا تسيير دوريات منتظمة على طرق يبلغ طولها آلاف الكيلومترات، مما يتيح رادعا فعالا ضد أعمال العنف والجرائم الانتهازية. وقام العنصر العسكري في العملية المختلطة مؤخرا في الفترة، من ١٩ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، مصحوبا بطائرات الهليكوبتر

التكتيكية التابعة للبعثة وتحت إشراف قائد القوة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، بتسيير دوريات بعيدة المدى في شمال وغرب دارفور، تغطي مسافة يزيد طولها على ١ ٠٠٠ كيلومتر.

٧٩ - وفي هذه الأثناء، ابتدرت شرطة العملية المختلطة تطبيق مفهوم خفارة المجتمعات المحلية داخل مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك تسيير دوريات على مدار الساعة والأسبوع في ١٨ مخيما، كما أن لديها حضورا بارزا في الكثير من المجتمعات المحلية الضعيفة في جميع أنحاء دارفور، وتعمل بمثابة نقطة الاتصال الأولى بشأن المسائل الأمنية وجسر يربط بين المواطنين ومؤسسات الدولة الأمنية. وقد أقامت علاقات عمل مع نظرائها الحكوميين، وعززت القدرة المحلية على منع الجرائم وفقا للقواعد والمعايير الدولية. ويقدم العنصر المدني في العملية المختلطة الدعم، على أساس يومي، إلى مجتمعات ومؤسسات دارفور المحلية، بما فيها تنظيمات المجتمع المدني، والسلطة الإقليمية المؤقتة لدارفور، والإدارة الأهلية وزعماء المجتمعات المحلية.

٨٠ - ويجب أن تواصل العملية المختلطة توسيع نطاق العمل الذي بدأته وبذلت فيه جهودا مضنية في ظل ظروف قاسية من انعدام الأمن، لكي يتسنى تحويل هذه التطورات الإيجابية إلى تحسينات دائمة. ولذلك، أوصيت في هذا السياق بأن يجدد المجلس ولاية العملية لعام آخر. ومع ذلك، ومن أجل زيادة إمكانياتها إلى الحد الأقصى، من الضروري أن تُبدي السلطات السودانية التزاما أكبر من الناحية العملية من أجل توفير بيئة مواتية للعملية المختلطة. ويشمل هذا متابعة الحكومة للتحقيق في الهجمات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وتقديم الجناة إلى العدالة وإرسال رسالة واضحة بأن الهجمات على عناصر حفظ السلام - التي تشكل جرائم حرب - لا يمكن التسامح معها.

٨١ - ويجب على الحكومة والحركات المسلحة أيضا أن تضع فورا حدا للقيود المفروضة على حرية حركة العملية المختلطة. ويجب على الحكومة أيضا إزالة جميع الحواجز أمام استخدام الأصول الجوية للعملية المختلطة، بما فيها المروحيات العسكرية التي تتخذ من نيالا قاعدة لها. إذ أعاقت القيود التي تفرضها الحكومة على وحدة المروحيات عمليات العملية المختلطة العسكرية وحدّت بصورة كبيرة من قدرتها على الرد على التهديدات المسلحة والاستجابة للاحتياجات الطارئة في مجال الإخلاء الطبي. وقد نزف أفراد حفظ السلام الذين أصيبوا بجروح في الهجمات الأخيرة حتى الموت عندما رُفض منح الرحلات الجوية للرد السريع والإخلاء الطبي تصاريح الإقلاع. ويجب ألا يتكرر هذا مرة أخرى.

٨٢ - وأخيرا، من المهم التأكيد مجددا على أن المسؤولية الرئيسية عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور، ولا سيما التهميش السياسي والاجتماعي - الاقتصادي للإقليم، تقع على عاتق الحكومة. وللعملية المختلطة دور هام تضطلع به لتوفير بيئة آمنة ومواتية للعودة الطوعية ولدعم جهود فريق الأمم المتحدة القطري في مجال تحفيز فرص كسب الرزق ولكن لا شيء من هذا يمكن أن يعوض عن مسؤولية الحكومة تجاه زيادة استثمارها في دارفور، من أجل تعزيز تنمية الإقليم وتمكين أهله. وإلى جانب إلتزامها بعملية سلام الدوحة، أحث الحكومة الجديدة في السودان على اتخاذ خطوات من جانب واحد لتلبية حاجات المجموعات المهمشة في دارفور ووضع حد للنزاع.

٨٣ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري للعمل المتفاني الذي يقوم به الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد إبراهيم غمباري، وكبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد جبريل باسولي، وجميع الموظفين العاملين في دارفور من عسكريين وأفراد شرطة ومدنيين.